تحولات الأزمة الليبية وانعكاساتها على البيئة المغاربية

د . مصطفى أبو القاسم دبوب
الهيئة الليبية للبحث العلمي / مركز البحوث الاجتماعية ودراسات السياسات المعمقة

الملخّـــــص :

إن التغيرات الهيكلية والتحولات الأمنية ما بعد 2011 م ، أسهم في رســـم خارطة أمنية تتميز بالتعقيد ، اختلفت فيها حدة التهديدات الأمنية والجيواستراتيجية من منطقة إلى أخـــرى، وتغيرت المخاطر إلى نمط جديد، فعلى المستوى النظري تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعاداً إضافية، وعلى المستوى الواقعي فقد حملت البيئة الأمنية الجديدة مجموعة من المخاطر والمهددات، مع ظهور فواعل جديدة كالجريمة المنظمة، وشبكات الهجرة السرية، والجماعات العبر وطنية، يبرز في هذا الإطار الإقليم المغاربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية، في التقسيم الجيبوبولتيكي في العالم ، الذي شهد مجموعة من المخاطر والتهديدات الأمنية، ونشاطات الإجرام المنظم ، فالمنطقة المغاربية تمر بمجموعة من التحولات على الصعيد البنيوي نتيجة لتسونامي التغيير الذي اجتاح المنطقة العربية عقب 2011 ، والذي انعكس بشكل مباشر على الإقليم المغاربي مع تباين حدة هذا التأثير من دولة لأخرى، وهذه الدراسة تسلط الضوء على أهم تلك المخاطر والمهددات الجديدة، ما جعل من المنطقة المغاربية منطقة استقطاب لفواعل مهددة للأمن المغاربي .

الكلمات المفتاحية : التحولات الأمنية ، الأزمة الليبية ، المغرب الكبير .

المُقدمـــــة :

تواجـــــه المنطقة المغاربية تحـــوّلات أمنية كبيرة تمسّ الدولة والفرد بشـــكل مباشر، هذه التهديدات الأمنية الجديدة تبـــرز فيها صفة العالمية بشكل واضح ؛ إذ تمس كل الوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولـــي ولكن بدرجات متفاوتة، والمنطقة المغاربية باعتبارها عنصر مكوّن لهذا النظام الدولي ، فقد عرفت هـذه المخاطر والتهديدات بشكل متزايد ، نتيجة للعديد من المتغيرات والارتدادات الإقليمية والدولية فقد كان لتأثير التحولات التي أعقبت 2011 م العديد من التداعيات والتأثيرات على المنطقة المغاربية، ما شكّل تحدياً كبيراً على الأمـــن والاستقرار المغاربي ، التي تعاني منه المنطقة أصلاً، كأزمات الساحل الأفريقـي ، والتي كانت لها تأثيرات مباشـــرة

على أمن دول الشمال الإفريقي ، خاصة وأنها تعيش مرحلة اضطرابات وهزّات اجتماعية وسياسية وأمنية منذ فترة ، كما جاءت الأزمة الليبية لتشكل تحوّلاً خطيراً في محيطها المغاربي كونها أزمة متعددة الطبقات ، ومتعدية لنطاقها الجغرافـــي لتُنذر بتداعيات جيوساسية إقليمية تداخلت فيها الصراعات والمصالح ، وتقاطعت مع منطقة الســـاحل الإفريقي التي تموج بمسلحين من مختلف الجنسيات ، مع بروز محفزات عدم الاستقرار في المنطقة جعل منها أزمة متعدية لنطاقها لتصل إلى دول الجوار، ولعل ذلك قد يصبح الأكثرَ دراماتيكية في التقاطب الإقليمي والدولي ، نتيجة سعي العديد من القـــوى الدولية محاولة إبعاد دول الجوار المغاربي عن التسويات التي يجري التحضير لها، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تهديد الأمن القومي لدول المنطقة، لاسيما أن الدول المغاربية إضافة إلى مصر، معنية بشكل مباشر باستقرار الأوضاع في ليبيا التي بدأت الأزمة فيها تتجه إلى المزيد من التعقيد.

تطرح الأزمة الليبية تحدّياً كبيراً على الدول المغاربية ، التي صار لزاماً عليها إعادة النظر في علاقاتها الثنائية ، وتجاوز خلافاتها البينية ، وتعيد النظر في علاقتها بالدول المتدخلة في ليبيا التي لا تعير أهمية لمواقفها ، لاسيما أن موازين القوى في غير صالحها في هذا الأزمة .

الإشكالية وتساؤلات البحث :

تعالج إشكالية الدراسة أبـــرز التحولات الأمنية التي شهدتها الدول المغاربية، والتي أنتجت تهديدات تختلف في طبيعتها وديناميكاتها عن التهديدات التقليدية ، والتي لا زالت تفاعلاتها وامتداداتها مستمرة، حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوارها الجيوسياسي حالياً تحديات متزايدة

استناداً إلى ما يحدث من وقائع في المنطقة المغاربية فما هي أبرز المخاطر والتهديدات الأمنية التي تواجه الدول المغاربية في ظل التحولات الراهنة ؟.

ولتبسيط هذه المشكلة سيتم تفكيكها إلى عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي :

- كيف تؤثر ارتدادات وتداعيات الأزمة الليبية على محيطها المغاربي ؟ .
- ما هي أهم المخاطر والتهديدات الجديدة في المنطقة المغاربية ؟ .
- ما هي المقاربة الأمنية لمواجهة تلك التحولات ؟ .

الفرضية :

هـذه الإشكالية يمكن معالجتها اعتماداً من فرضية أن ثمة علاقـــة ارتباطية بين تداعيات أزمة دولة وانعكاساتها على الشـــؤون الداخلية لدول الجوار .

- كلما زاد الانفلات الأمني للدولة الليبية على المستوى الداخلي تزايدت مصادر التهديدات الأمنية على الأمن الإقليمي لدول الجوار .
- ترتبط المخاطـــر الأمنية الجديدة بطبيعة التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية .
- يُعتبر التعاون والاعتماد المتبادل وصياغة عقيدة أمنية إقليمية مغاربية مشتركة ضرورة ملحة لمواجهة تهديدات أمنية غير تقليدية مهددة للفضاء المغاربي الواحد

الأهـــداف :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة أبرزها وهـــي :
- بيان طبيعة الأزمة الليبية وإيضاح أسبابها، وما تطرحه من تحديات في البيئة المغاربية
- التطرق إلى أبرز المهددات والمخاطر التي تواجه المنطقة المغاربية .
- محاولة الوصول إلى إطار معرفي يمكن من خلاله تفسير أبرز المخاطر والتهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية .

منهجية الدراسة :

إن طبيعة الموضوع تفرض على الباحث اتباع منهج دون آخـــر، لذلك ارتأينا استخدام في الدراسة المناهج التالية :

أولاً – المنهـج التاريخـــي : على اعتبار أن المنهج التاريخي يمدنا بالصيرورة التاريخية في دراسة الظاهرة ، أو دراسة الظاهرة في الحاضر إلا أن جذورها تمتد للماضي ، فالمنهج التاريخي يزودنا بالجانب التطـــوري للظاهرة، وأهم العوامل التي أدت إلى بروزها ، والأسباب المساهمة فيها .

ثانياً - المنهج الوصفـــي : تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة حيث يمكن هذا المنهج من توصيف الأزمة الليبية وطبيعة البيئة الأمنية المغاربية وأبعادها على واقع المنطقة المغاربية .

ثالثاً - منهج دراسة الحالة : تم الاعتماد على دراسة الحالة الليبية خلال هذه الدراسة، والتي تعكس مجموعة من المتغيرات المؤثرة على التوازنات الأمنية بالمنطقة المغاربية

تقسيمات الدراسة :

انطلاقاً من طبيعة الدراسة واتجاه الموضوع حاولنا تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة كانت على النحو الآتي : المبحث الأول : الأزمة الليبية وتعقيدات المراحل الانتقالية ، وفي المبحث الثاني : جيوستراتيجية المنطقة المغاربية، و المبحث الثالث : مخاطر ومهددات الأمن الإقليمي المغاربي .

المبحث الأول ـ الأزمة الليبية وتعقيدات المراحل الانتقالية :

تمـــرّ ليبيا بأزمة خطيرة جـــداً هزت وجدان الليبيين ، وانتزعت منهم الثقة بالنفس، ولم تستطع أي من الحكومات أو البرلمانات ، أن تقدم مشروعاً للحل يشكّل قاعـــدة للنقاش والحـــوار، حتى القوى الوطنية الاجتماعية وجـــدت نفسها خارج دائرة الفعل بالاستبعاد القسري لم تستطع تنظيم نفسها لتكون معاملاً فعالًا، مع تزايد حدة الصراع تعقيداً، في الوقت الذي تواجه فيه ليبيا تحديات كثيرة تتصل بتاريخها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية، وما ترتب على حكم القذافي، والظروف والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به، وما ولدته من استقطاب حاد وشرخ اجتماعي غائر في اللُحمة الوطنية، مع تنامي التدخلات الأجنبية وسطوة العامل الخارجي في الأزمة الليبية التي أصبحت عقبة في حد ذاتها أمام أية تسوية سلمية بين الفرقاء الليبيين، والمصالح السياسية والاقتصادية للقوى الإقليمية والدولية التي تريد فرض تصورها لمستقبل ليبيا.

أولاً ـ ليبيا التاريخ والنظام السياســـــي : نشأت المملكة الليبية المتحدة الحديثة في ديسمبر 1951م ، بنظام فيدرالي وفق دستور ليبيا المؤسس سنة 1951م الذي كان برعاية دولية ، ودعم دولي مباشر، حيث نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1949 م ، على تعيين مفوَّض خاص من الأمم المتحدة " أدريان بلت " مساعدة لتهيئة ظـــروف صياغة الدستور، كان الملك محمد إدريس بن المهدى بن محمد بن علي السنوسي ، هو أول حاكم لليبيا بعد الاستقلال ، حيث تولى الحكم في ليبيا حتى سنة 1969م .

شكّلت التجربة الاستعمارية ملامح الاستقلال ، عقب أن أفضت أعمال الإبادة الجماعية تحت الحكم الايطالي خلال الفترة من 1929-1934 م ، إلى مقتل الآلاف من الليبيين ، كما تعرض ما يقارب من 60.000 شخص للنفي خـــلال الفترة 1911-1934م . كونت تلك التجربة ملامح النزعة الوطنية الليبية وتصوراتهم الوطنية، شهد النظام السياسي في ليبيا العديد من التغيرات ، ففي الفترة من 1951-1969 فترة الملكية ، ومن 1969-1977م ، الجمهورية ، ومن 1977-2011 م الجماهيرية، وبالعودة لفترة الملكية من 1951-1963 م ، بدأت الدولة في ليبيا كدولة اتحادية بين ثلاث وحدات جغرافية ، وتاريخية منفصلة هـــي : طرابلس - برقة - فزان - أقاليم ليبيا الثلاث ، برقة شرقاً وإقليم طرابلس غرباً وإقليم فزان في الجنوب ، فـــي 1963م ، (1) جـــــرى تعديل بعض النصوص الواردة في دستور 1951م ، وذلك بموجب القانون رقم (28) لسنة 1962م ، الذي صدر في نهاية عهد رئيس الوزراء " محمد عثمان الصيد"،

وكذلك القانون رقم (1) لسنة 1963م الذي صدر في أثناء ولاية الدكتور "محي الدّين فكيني"، وتتعلق أغلب هذه التعديلات بالنظام الاتحادي المركزي ، الذي نص بإلغاء النظام الاتحادي بالمملكة الليبية ويستعاض عنه بنظام الدولة الموحدة على الوجه المبين بالدستور. (2)

شكّلت المنطقـــة الشرقية (إقليم برقة) القاعـــدة الاجتماعية للنظام الملكي كوّن الملك إدريس الذي ينحدر منها، على الرغم من أن غـــرب البلاد كان أكثر كثافة من حيث عـــدد السّكان .(3)، وفي فبراير 1952م ، أجريت الانتخابات العامة في ليبيا، وقد تدخلت أجهزة الدولة في الانتخابات بما يحقق لها الأغلبية فغيرت بعض أعيان القبائل الموالين للحركات الوطنية وأتت بمن يضمن أصوات الناخبين لمرشحي الحكومة وتم تزوير الانتخابات في بعض المناطق ، وكان جلياً للعيان أن التيار الموالي للدول الغربية ، والتبعية لها قد تمكّن من تحجيم التيار الوطني ، وحدثت اضطرابات كبيرة ، وضعت الحكومة المناطق المضطربة تحت رقابة البوليس واتهمت قيادة حزب المؤتمر الوطني بتحريض القبائل على انتزاع السلطة وقامت بنفي بشـــير السعداوي إلى مصر، وفي 25 مارس 1952 م افتتح أول برلمان ليبي بحضور الملك إدريس في مدينة بنغازي ، وألقى السيد محمود المنتصر رئيس الوزراء أول خطاب عـــرش في عهد الاستقلال . (4)

أ- تحـــــوّلات نظام الحكـــم في 1969 م : في 1969 قام مجموعة من الضباط صغار الســـن لهم توجهات قومية عربية بالجيش الملكي في ليبيا بانقلاب على نظام الحكم القائم ، رفعوا شعار مقاومة الاستعمار وتحويل إيديولوجية الدولة إلى القومية العربية (5) ، وفي 11 ديسمبر 1969 م ، صدر الإعـــلان " الدستوري المؤقت" في ليبيا باسم مجلس قيادة الثورة من 37 مادة كدستور مؤقت للبلاد ، وتم بموجبه تغيير اسم الدولة إلى الجمهورية العربية الليبية ، ويبقى هذا الإعـــلان الدستوري نافذ المفعول حتى يتـــم إصدار الدستور الدائم ، ولا يعدل إلا بإعلان دستوري آخـــر من مجلس قيادة الثورة إذا رأى ذلك ضرورياً وفق مصلحة الثـــورة (6) . و في الثاني من مارس 1977م تم إعلان قيام سلطة الشعب ، وتعطيل كافة القوانين ، وتطبيق ما سمى بسلطة الشعب والمؤتمرات واللجان الشعبية . (7)

تم تغيير اسم الدولة إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وتم حضر الجماعات والأحزاب السياسية المستقلة ، ووسائل الإعلام التي لا تديرها الدولة، والمنظمات غير الحكومية المستقلة التي تعمل في المجال الإنساني، وفي ميدان الشؤون

السياسية ، كما يتعرض من ينتقد الحكومة للاعتقال، وممارسة التعذيب(8) . سخر القذافي موارد الدولة لتعزيز سلطته وسيطرته، واتبع سياسة إعدام خصومه وسجنهم، الأمر الذي أدّى إلى ظهور الفكر الراديكالي لدى العديد من معارضي نظام الحكم، كما تطرف العديد من الشباب، وانظم العديد منهم الساخطين على النظام إلى بؤر الصراعات، كالحرب في أفغانستان، والعراق وغيرها .

خلال حقبة القذافي 42 سنة لم تحضى ليبيا بعقد اجتماعي حقيقي يُجذر مفهوم المواطنة ويؤدّي إلى نجاح مفهوم الدولة الحديثة في البلاد، ولم يتم إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، كالمؤسسات السياسية (البرلمان والأحزاب) ما نتج عنه أن ليبيا لم تشهد خلال فترة القذافي حراكاً سياسياً وحزبياً حقيقاً باستثناء فترة قصيرة من العهد الملكي . (9)

أنفق القّذافي خلال السنوات 1969-2010 عشرات المليارات من الدولارات على الأسلحة ، وهو ما سبب في وجود ترسانة ضخمة ومخزون هائل من الأسلحة، الأمر الذي أجج من حدة الصراع فيما بعد ، وهو ما يفسر انتشار السلاح بشكل كبير خاصة بدول الساحل الإفريقي عقب انهيار النظام 2011 . (10)

غاب الدستور عن الساحة السياسية الليبية طوال حكم معمر القذافي 42 سنة، على الرغم من الأصوات التي نادت بضرورة وجود دستور يتم الاستفتاء عليه من الشعب ، حتى يتم بطريقة واضحة تحديد طبيعة نظام الحكم، ووضع تعريف دقيق وشامل للمهام والمسؤوليات التي يتمتع بها طوال فترة حكمه، إلا أن النظام السياسي في ليبيا تجاهل كل هذه الأصوات .

خلال الفترة من 1969-1975 م ، توفـــر الاستقرار والخدامات الاجتماعية والمنافع العامة لليبيين، إلا أنه بعد عام 1975 م ، برز النظام بالقيام بإعدام المعارضة واغتيالهم ونصب المشانق لهم بالميادين العامة والجامعات بشكل علني ، كما تم اغتيال بعض أطراف المعارضة في بلدان خارجية ، على مدى عقود قام النظام الحاكم بتنظيم حملات تدريبية لأشخاص أصبحوا فيما بعد أمراء للحرب في كثير من دول أفريقيا، كما دعم متمردي جنوب السودان، على الرغم من أن الأزمات الأمنية في منطقة الساحل عميقة الجذور، ويستقي بعضها من منابع اجتماعية وعرقية، إلا أن ورقة الساحل بإشكالاتها الفئوية والعرقية كانت جـــزءً أساسيّاً من استراتيجيات النظام في إدارة العلاقة مع دول المنطقة، الذي تمتع طيلة حكمه بعلاقات خاصة ونوعية مع بعض قوميات الساحل وخصوصاً الطوارق والعرب ، ومثَّل هؤلاء فصيلاً قويَّ العُدَّة والولاء ضمن دفاعات النظام ، ويمكن في هذا السياق استحضار الدور الكبير الذي مثَّله انسحاب آلاف المقاتلين

الطوارق من ليبيا إلى شمال مالي، 2011م ، واستطاعوا بسرعة طرد الجيش المالي من المنطقة ، معزَّزين بقدراتهم التدريبية وروح القتال العالية التي اكتسبوها طيلة خدمتهم في كتائب النظام الليبي ، إضافة إلى حجم التسليح الهائل الذي خرجـــوا به من ليبيا، وقد كان هؤلاء الوقودَ الأساسيَّ لاشتعال الشمال المالي وانطلاق شرارة العنف الأزوادي التي انتقلت لاحقاً من الإطار السياسي والانفصالي إلى إطار دينـــي وعرقي تتداخل فيه أبعاد الجهاد المزعوم والانتقامات الاجتماعية المترسخة .(11)

ب- أحداث فبراير 2011 : أدى تدهور الأوضاع التي شهدتها الدولة الليبية منذ ما يزيد عن أربعة عقود 1969-2011 إلى تصاعد حدة الاحتقان والاحتجاجات ضد النظام السياسي في 2011 ، ومن البداية بدأ تدويل الأزمة في ليبيا وتفاعلاً معها صدر القراران الدوليان 1970- 1973، والذي تضمن أولهما إقرار عقوبات على النظام، وفرض الثاني منطقة حظر طيران فوق ليبيا وأكد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، الأمر الذي حد من قدرات النظام الليبي في استخدام قواته الجوية، كما تم تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) (12)2011 في 5 مارس 2011 ، وتم اختيار وزير العدل المنشق عن نظام القذافي مصطفى عبد الجليل رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي، الذي مضى بالبلاد إلى انتخابات المؤتمر الوطني العام(البرلمان)، أصبحت المهمات التشريعية منوطة بهذه المؤسسة بما لديها من صلاحيات تمكنها من فرض كلمتها بعد أن حلّ المؤتمر الوطني العام محل المجلس الوطني الانتقالي(13)، فرضت المرحلة الانتقالية في ليبيا العديد من التحديات، فثمّة غياباً لمؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية، وضعفاً في الأجهزة الأمنية التي تحافظ على السلام، وليس ثمة ما يكفي من الوحدة الوطنية لضمان انتقال آمن، وبدأت ملامح الأزمة تطفو على السطح، فقد كانت سطوة وحضور العامل الخارجي في الأزمة الليبية منذ البداية، الذي عمل على إخراج الأمر برمته من أيدي الليبيين، وأحال الفاعلين المحليين المتصارعين إلى وكلاء حرب بالإنابة عن صراع إرادات دولية اختلطت فيه التطلعات الجيوسياسية لقوى دولية لإعادة رسم خريطة المنطقة .

ثانياً ـ نشـــأت الأزمـــة في ليبيا : واجهت الدولة الليبية مشكلة انعدام الأمن الذي كان له تداعيات سلبية على بناء الدولة ومؤسساتها الفاعلة، وسهل تمدد المجموعات المسلحة ـ على كافة مشاربها- ضمن ليبيا وفي المنطقة بأسرها، فالأزمة لم تكن آنية ولا وليدة ظروف شهدتها 2011 م ، وإنما تداخلت فيها جملة من العوامل أبرزها : ميراث فترة النظام السابق الذي ترك ليبيا دون مؤسسات حقيقية أربعة عقود من السياسات

العبثية والارتجالية ، وضعف التجربة السياسية في ليبيا ، حيث تم حل الأحـــزاب السياسية في أقل من شهرين من نشأة دولة الاستقلال في 19 فبراير 1952م ، وفي العام 1972م تم تجريم الحزبية ، واستمرار حضر الأحزاب في ليبيا، الدولة الريعية حيث سيطرت الدولة على النشاط الاقتصادي ، وأصبح المواطن معتمداً بشكل كلي على الراتب والهبات والعطايا الدورية للدولة الريعية، هذا بالإضافة إلى تكدّس وانتشار السلاح في البلاد وتهريبه، ما سبب في نشـــوء تنظيمات ، وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية، البُعد القبلي وانخراطه في العمل السياسي ، فشل القيادات المتتالية في المراحل الانتقالية الديمقراطية ، إلا أن العامل الأبـــرز هو سطوة الفواعل الدولية وتدخلها بشكل مباشر في الشؤون الداخلية (14) .

أفرزت تلك العوامل ديناميات الصراع في المشهد الليبي، والتي ظهرت بشكل كبير في عام 2014م ، خلال المواجهات العسكرية التي عكست تلك العوامل ، خاصة تأثير الفاعل الخارجي في الأزمة حيث عرفت هذه السنة منعطفاً ملحوظاً على المستويين الأمني والسياسي ، بما يمثله من إرادات خارجية إلى مزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية في ليبيا، وعرف هذا العام قمة الاصطفاف السياسي والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة، التي انطلقت في 16 من مايو 2014م بمدينة بنغازي شرق ليبيا، وبين عملية فجر ليبيا التي تضم مجموعات من مشارب مختلفة .

لم تقـم الجهات الدولية الفاعلة إلا بالقليل لأجل دعـــم الانتعاش ما بعد الصراع في ليبيا على نقيض من مجمل حالات التدخل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، توافد على ليبيا العديد من مبعوثين للأمم المتحدة (15)، فموقع ليبيا الاستراتيجي في قلب البحر الأبيض المتوسط ، والمغرب العربي ، وهي بوابة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وكذلك احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز، يعني : أنها سقطت مع انهيار بقايا الدولة وزعزعة استقرار ليبيا ، جذبت دولاً رأوْا فرصة أن تكون مفيدة لمصالحهم الاقتصادية والأمنية والإقليمية .

ثالثاً ـ مخرجات الأزمـــــة الليبية : تُعتبر الأزمة الليبية من أكثر الأزمات التي شهدتها دول المنطقة المغاربية من حيث خطورتها وتداعياتها المحلية والإقليمية، داخلياً تسبب الاقتتال الدمـــوي في خسائر كبيرة بشرية ومادية ، ناهيك عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب الليبي جـراء فشل قيادات المراحل الانتقالية المتتالية ، كما أن فشل الدولة في ليبيا وانفجار حالة الفوضى الأمنية جعل منها بيئة منتجة ومصدرة للعديد من التهديدات الأمنية على المستوى الداخلـــي والخارجي ، حيث

صارت ليبيا مصدر تتفجر فيها العديد من الأزمات والمخاطر المهددة ، نتيجة انقسام المؤسسات الأمنية والعسكرية (16)، ومن ثم غياب الأمن الشامل، وفشل الحكومات الانتقالية في فرض شرعيتها وسلطتها على كامل التراب الليبي ما انعكس على أبـــرز متغيرات الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وضعف السلطة المركزية في بسط نفوذها على الجماعات والتشكيلات المسلحة ومراقبة الحدود، ما أنتج فراغاً أمنياً أتاح للجماعات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود من استغلال حالة الدولة الرخوة لخلق بيئة لنشاطات لا تطالها أجهزة الدولة، كما تسببت الحالة الأمنية في ليبيا إلى انتشار السلاح بكافة أنواعه من منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف والذخائر والألغام (17) . إلاّ أن أبـــرز تداعيات الأزمة الليبية هو انتشار السلاح الـــذي لم يعد مقتصراً على مؤسسات الدولة الرسمية ، والتي لها الحق القانونـــي والشرعي في ممارسة القوة ، وبالتالي فقد أصبحت السيطرة على وسائل الإكراه مفتوحة أمام أطراف متعددة، ما تسبب في تعاظم تأثير العناصر والتشكيلات المسلحة غير النظامية، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان على الدولة فرض سيطرتها على إقليمها خاصة في ظل وجود ترسانة هائلة من الأسلحة والذخائر التي خلفها النظام القديم، هذا بالإضافة إلى التشكيلات المسلحة التي حاربت نظام القذافي، والتي تشكلت فيما بعد، وترى من حقها الاحتفاظ بالسلاح، وهو الأمر الذي أنتج واقعاً أمنياً خطيراً كماً وكيفاً ما تسبب في تنامي التشكيلات المسلحة المحلية، بالإضافة إلى تشكيلات من خارج الحدود استفادة من ديناميات تنامي هذه الظاهرة (18) .

وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن رقم (1970 - 2011 م ، والقاضي بحضر بيع أو توريد الأسلحة، وما يتصل بها من أعتدة إلى ليبيا،- باستثناء الأعتدة التدريبية أو المساعدة المالية من أجل الحكومة الليبية- (19)، إلاّ أن خبراء في الأمم المتحدة أكّـــدوا أن قرار حظر الأسلحة المفروض على ليبيا منذ إسقاط نظام معمر القذافي عـــام 2011 م ، غير مُجدٍ إطلاقاً، حيث وثق التقرير العديد من التجاوزات والمخالفات، وأوضح التقرير الخبراء بأن دولاً في الأمم المتحدة تنتهك قرار حظر التسليح في ليبيا وتدعم بشكل مباشـــر أطراف النزاع، واستعان التقرير بوثائق وصور ورسوم بيانية وخرائط للفترة الممتدة من أكتوبر 2019 م ، وحتى يناير 2021. (20)

كما تمكنت مافيا السّـــلاح من كسر الحظر المفروض على ليبيا وإدخال كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر مستفيدة من حالة الفوضى التي تمر بها البلاد ، وقد انعكست فوضى السلاح على عمليات التهريب ، والتوريد لدول الجوار عبر الحدود الممتدة مع

ليبيا سواء في شرق البلاد أو غربها ، كما أن الواقع الأمني فرض على المجموعات المسلحة في منطقة الساحل العديد من الترابطات فيما بينها مستفيدة من رواج هذه التجارة ، ما فرض واقعاً جديداً على المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي تصب في مصلحة الجماعات المسلحة خاصة في ظل وجود البيئة الأمنية والجغرافية المناسبة، ما وضع المنطقة المغاربية أمام تحديات أمنية جديدة متمثلة في عملية ضبط الحدود نتيجة الجماعات التي صارت تنشط على المناطق الحدودية(21) نتيجة لهذه الهشاشة الأمنية وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية شجع المجموعات والتنظيمات المتطرفة على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي وتنمية نشاطاته بالمنطقة بعد الوصول إلى مراحل متقدمة من عمليات التسليح السريع جراء فوضى انتشار السلاح في المنطقة ما جعل العديد من تلك التنظيمات تنتقل إلى الطابع العابر للحدود وسهولة الحركة والتنقل في حرب أكثر استقراراً (22)

المبحث الثاني ـ جيوستراتيجية المنطقة المغاربية :

المنطقة المغاربية متسع جغرافي ، تتكون من خمس دول هي : ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - وهي جزء من البحر المتوسط ، تقع في شمال أفريقيا ممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، كما أنها جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية والعمق الاستراتيجي للساحل الإفريقي (23)، جاءت اتفاقية الاتحاد المغاربي 1989 م ، في سياقها التاريخي لرغبات وآمال شعوب المنطقة في الاتحاد وسهولة التواصل فيما بينهم، وله مبرراته من الناحية الواقعية وطبيعة الجغرافيا والمقومات الثقافية والاقتصادية، التي تجمع البلدان المغاربية، إلا أن هذا التجمع الإقليمي دخل في مرحلة جمود نتيجة للعديد من الاعتبارات والأزمات التي أصابت بعض دول الاتحاد، على الرغم من المحاولات المتكررة والقرارات والاتفاقيات لإحياء فكرة الاتحاد المغاربي إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ . (24)

أولاً ـ التركيبة العرقية لسكان المغرب الكبير : يتمايز سكان الدول المغاربية كونهم مزيجاً من العرقيات العربية والأمازيغية والإفريقية ، هذا إضافة إلى بعض الأقليات الأخرى مثل : العبرانيين والأوروبيين والطوارق والتبو، وقد شكلت هذه التركيبة السكانية الهوية الثقافة للدول المغاربية بشكلها الحالي اليوم ، على الرغم من التمايز السكاني في المنطقة المغاربية إلا أنها أكثر تعايشاً وانصهاراً فيما بينها، هذا التمازج الشديد بين المكونات العرقية نسباً وهويةً ، الذي تتسم به المنطقة المغاربية، جعل من الصعب جداً الفصل بينها سواءً على مستوى العرق أو الأرض أو اللغة أو

حتى الثقافة ، إذ يوجد تداخلاً وانصهاراً بين مختلف الهويات والأعراق، وهو الأمر الذي يتسبب في غياب أرقام دقيقة حول الانتماءات العرقية لسكان المنطقة المغاربية (25)

ثانياً ـ جيبوليتيك المنطقـــــة المغاربيـــــــة : يحتل الإقليم المغاربي أهمية بالغة من الناحية الاستراتيجية، حيث يشكل حلقة ربط استراتيجية فهو امتداد للمحيط الأمني الأوربي ، كما يشكل الجزء الشمالي من القارة الأفريقية ، وبهذا الموقع تعد نقطة ارتكاز مهمة نحو العمق الإفريقي ، ما يجعلها منطقة تأثير إقليمي ودولي، وموقع الدول المغاربية بوحداته الخمسة كتلة جغرافية متناسقة من حيث القرب الجغرافي والبنية الجيولوجية والطبوغرافية ، وله وحدة بشرية متناغمة ومشتركة في الثقافة واللغة والأصل والدّين، والحضارة والتاريخ ، كما يملك مقومات اقتصادية تجعل منه مشروع تكامل واندماج مؤهل لدخول المنافسة، فبمركزه الهام، وإطلالته على أحد أهم وأخطر الطرق الرئيسية في الملاحة الدولية ، وهما طريق البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق، يعد من العناصر الدائمة والفاعلة في سياسات الفواعل الدولية، هذا وقد أثّـــرت التطورات الأخيرة التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي اتسمت بالنزاعات والحروب الأهلية على المنطقة المغاربية التي تشكل نقطة تماس جيو - سياسية . (26)

هذا التماس الحدودي والموقع الجغرافي يطـــرح العديد من التحديات على دول المنطقة ، وذلك بالنظر إلى العديد من التحديات الأمنية التي صارت حاضـــرة في أطراف المنظومة المغاربية، وعلى رأسها المشاكل الأمنية في ليبيا ومالي ومنطقة الساحل والصحراء، وإنتاج متغيرات مهمة تمس المنطقة وحزامها الجغرافي ، في ظل توسع نشاط التنظيمات والمجموعات التي استغلت هشاشة الوضع الأمني في منطقة الصحراء لتصبح قوة أساسية في صناعة الحدث في منطقة الصحراء .

ثالثاً ـ الطبيعة الجيوسياســـية للفضاء المغاربـــــي : يؤثر البعد المكاني في نمط العلاقات الدولية وأشكال التفاعل الدولي بين وحداته السياسية لتأخذ أبعاداً تعاونيةً أو صراعيةً أو مزيجاً بين تلك الأبعاد، لتتحول إشكاليات بناء الأمن إلى أكثر صعوبة خاصة في المناطق التي تعاني من هشاشة أمنية وفوضى وانهيار قاسٍ للأمن والاستقرار ، ومن أبرز تحولات الألفية الثالثة هي القيمة الاستراتيجية في المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي في محركاتها وآلياتها وتداعياتها من خلال الترتيبات والتوازنات الأمنية الإقليمية والعالمية، حيث تشير العديد من المعطيات الجيوسياسية في المنطقة ولِما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى منطقة انكفاء استراتيجي للعديد من التنظيمات

المحظورة خاصة في ظل الهشاشة الأمنية لبعض الدول وضعف الرقابة الأمنية نتيجة اتساع الرقعة الجغرافية ، فمنطقة المغرب العربي نقطة التقاء استراتيجية للاتصالات والتفاعلات الدولية والاستراتيجية، إلا أنه تتداخل فيها العديد من العوامل للتأثير في ديناميات التفاعل في مركبات الأمـــن الإقليمية، كالساحل الأفريقي الذي يعتبر العمق الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي ، ما يشكل التهديد غير المستقر والرئيس للأمن المغاربي، وتداعيات الأزمة الليبية وفشل عملية الانتقال السياسي .

ونتيجة للامتدادات الطبيعية للمغرب العربي جغرافيا وديمغرافيا تعتبر كافة الدول المغاربية أرض خصبة لانتقال العدوى الساحلية ، ومن ثم قد تتحالف تلك التنظيمات والمجموعات مع مافيا وعصابات غبر الوطنية التي لا تعترف بالحدود والانتماءات الثقافية والحضارية، من هنا صارت الهواجس الأمنية أحد الإشكاليات الرئيسة في المنطقة المغاربية ، في الوقت الذي لا يمكن المراهنة على الأمن القطري أي أمن كل قُطر مغاربي ضمن إطار حدوده، من جانب يرتبط الفضاء المغاربي بطبيعة أزمة مركبة من أزمات عدة كأزمة مالي في الجنوب، والأزمة الليبية في الشرق، ومعضلة الإرهاب المتنامية خلال الصحراء وشبكات التهريب وتجارة المخدرات ومافيا تجارة البشر، من جانب آخر يظل اتساع الشرخ في العلاقات الجزائرية المغربية وعدم انسجام الاستراتيجيات الوطنية أحد العوائق الرئيسة في المنطقة . (27)

رابعاً ـ الواقـــــع السياســـــي للمنطقة المغاربيـــــة : تعرضت الدول المغاربية لعراقيل عـــدة في عملية بناء كيانها السياسي والاقتصادي عقب الاستقلال في ظل التحديات البنيوية التي كانت تعصف بها، حيث ورثت خريطة سياسية ترسم الحدود التي اتخذت معالمها في التوجه نحو تعزيز القطرية، وانتهاج سياسات تنموية وبنيوية متأثرة بمعطيات داخلية ودولية واستمرار الذهنيات المعيقة في بناء دولة حديثة . (28)

تميزت المنطقة المغاربية قبل العام 2011م ، بواقع سياسي مستقر منذ الحرب الباردة ، إلى أن شهدت ديناميات في بنية بعض وحداتها السياسية، وبدأ يتشكل المشهد الحالي في المنطقة من دول تتحول نحو نظام أو وضع سياسي مختلف ، ما نتج عنه تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وتغيير بعض المنظومات الدستورية في دول أخـــرى، فالدول التي شهدت الربيع العربي لا تـــزال لم تتعافى جراء غياب السلطة السياسية المركزية كما هـــو الحال في ليبيا، أو إعادة بناء منظومة الحكم الجديدة كالوضع في تونس لإرساء نماذج ديمقراطية للحكم ، هذه المسارات السياسية ما زالت تواجه تحديات داخلية تتمثل في ضعف عناصر التوافق بين الفاعلين السياسيين فيها .

ومن دون شك فإن التحولات الداخلية للدول التي عرفت ســقوط أنظمة سابقة تستمر في الخضوع لمؤثرات التدخل الخارجي، الذي صار يحدد أجندتها السياسية والأمنية كما في الحالة الليبية، وبدرجة أقل أمكن ملاحظتها في تونس، على الرغم من كل عناصر التوتر على المستوى الاقتصادي والأمني ، فقد أسهمت التحولات التي حدثت بالمنطقة منذ عام 2011م لتغير الديناميات الأمنية في دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية؛ حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوارها الجيوسياسي حاليّاً تحديات متزايدة، مثل شبكات تجارة وتهريب الأسلحة . (29)

خامساً ـ ديناميات البيئـــة المضطربـــة : شهدت دول المنطقة المغاربية تماسّاً مباشراً مع التحولات الكبرى التي أنتجتها الجغرافيا والبيئة المحيطة، والذي أدى إلى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج الإطار المغاربي، كما وضعت العديد من التحديات المصيرية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغاربية، وعلى رأسها التحديات الأمنية في كلٍ من مالي ومنطقة الساحل والصحراء، وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا، فقد شكلت الجغرافيا المغاربية والساحل الإفريقي بيئة أمنية مضطربة (الجماعات الإرهابية ـ الهجرة غير الشرعية كمصدر وكنقطة عبور شبكات الجريمة المنظمة) نتيجة لما تعانيه من اختلالات عديدة ومتداخلة، وحركات معارضة مسلحة تتحدى سلطة الدولة المركزية، مثل مالي وليبيا وتشاد، وجماعات مسلحة عابرة للحدود، ومنظمات تهريب للبشر، وجماعات لتجارة المخدرات، وقد تتعاون هذه الجماعات وتتواصل فيما بينها وبين الدول المنطقة، كما أن هذه التنظيمات والمجموعات المسلحة تنشئ مناطق رخوة على حدود دول المنطقة تكون في أغلب الأحيان ملاذات آمنة لتجمعاتها وملائمة لتشكيل حاضنة اجتماعية في التجمعات السكانية المحرومة والمهمشة والتي تشعر بتخلي حكومات المنطقة عنها، وتكون أيضاً قاعدة لعملياتها داخل دول المناطق المجاورة، كما تزايد نشاط شبكات الهجرة غير الشرعية، حيث بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين عام 2016 م نحو 182.000 مهاجراً عبر البحر المتوسط. (30)

كما أنتجت تفاعلات الربيع العربي خلال 2011 م تحديات جديدة في البلدان المغاربية، وامتداداتها الإفريقية حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوارها الجيوسياسي حاليّاً تحديات متزايدة لم يسبق لها مثيل، وفي ضوء تلك التحولات الاستراتيجية في منطقة الساحل الأفريقي ، وتأثيرها على الحالة الأمنية في المنطقة المغاربية، ما يستلزم إعادة بلورة السياسة والمبادئ والقيم في دول المغرب العربي، فالتحدي الذي طرحته رياح التغيير الإقليمية على دول المنطقة هو آليات التكيف مع هذه التحولات العميقة،

أمام التحولات الأمنية الجديدة انخرطت الدول المغاربية فرادى في سياسات أمنية متعدد الجوانب لأجل صياغة أمنها وإرساء استقرارها، وقامت بانتهاج سياسات أمنية منفردة في مواجهة التحديات المستجدة بالمنطقة، واتجهت الدول المغاربية إلى بناء مؤسساتها السياسية والإدارية وإقامة قاعدتها الصناعية تكريساً لمبدأ السيادة على ترابها، كما اتبعت كل دولة سياسة تنموية منفردة تتماشى ورغباتها، وراهنت بإقامة مشاريع بصفة انفرادية، فالأمن المغاربي ارتبط بمفهوم السيادة الوطنية للدول المغاربية، والفضاء المعياري الوطني القُطري من خلال الدولة الوطنية، في الوقت نفسه يستلزم عليها تبني سياسات إقليمية لمواجهة التحديات والأزمات المتنامية .(31)

سادساً ـ ظهور التهديدات الأمنية في البيئـــة المغاربيـــــة : هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في ظهور التهديدات الأمنية غير التقليدية في المنطقة المغاربية بعضها خارجي والآخر داخلي .

أ ـ المقاربة الخارجية :

ساهمت عدة أسباب في تردي الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية ووضعت دول المنطقة أمام مخاطر أمنية جديدة منها :

- الأزمة الليبية .
- منطقة الساحل الإفريقي .

ب ـ المقاربة الداخلية .

- ارتبطت بمجموعة من العوامل منها :
- غياب المساواة والتوازن بين المناطق .
- استفحال الهجرة غير الشرعية بالنسبة لكل دول المنطقة .
- استفحال ظاهرة التطرف الديني الذي بدأ بعضه يرتبط بالتنظيمات الخارجية .
- التأثيرات والاختلالات الاقتصادية المختلفة .
- عجز مستويات التنمية الإنسانية والبناء الديمقراطي .
- استمرار ضعف التعاون البيني بين الدول المغاربية .(32)

وتنقسم التهديدات الجديدة التي تواجهها دول المنطقة إلى تهديدات هيكلية وتهديدات نسقية .

1- **التهديدات البنيويـــة الهيكليـــة :** وهي طبيعة التهديدات المرتبطة بالإرادة السياسية للدول المغاربية وضعف الأداء السياسي والاقتصادي، ما أنتج الفقر والإقصاء والتهميش، وهي العوامل الرئيسة التي تغذي الفكر الراديكالي المتطرف بالمنطقة ما

يؤدي إلى توليد ظواهر وسلوكيات جديدة كحركات العنف السياسي وضعف الاستقرار والاندماج والتجانس الاجتماعي، وحركات التطرف الديني بين الفئات التي تعاني من التهميش والفقر والإقصاء، وانتشار التطرف اللغوي واحتمال إنتاج أزمات على مستوى الهوية .

2 -**التهديدات النسقية الاجتماعيـــة :** تظهر نتيجة لقلة التفاعل الاجتماعي الإيجابي داخل المكونات الاجتماعية، كانتشار الجريمة المنظمة، والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة الخفيفة، والتهريب مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية خاصة في ظل وجود التحولات الأمنية الجديدة والطبيعة المركبة لهذه التهديدات على مستوى مصادر طبيعتها وأشكالها . (33)

المبحث الثالث ـ التحولات الأمنية ومهددات الأمن المغاربي :

تُواجـــــه المنطقة المغاربية تحديات أمنية تختلف في طبيعتها ومكوناتها وتحركاتها التي تتعدى قدرات المواجهة الأمنية، والاقتصادية والسياسية لكل قُطر إقليمي مغاربي، نتيجة بعض الأزمات السياسية في المنطقة، كأزمة الساحل الإفريقي والأزمة الليبية التي تُعد الأكثر بروزاً، والتي طالت تأثيراتها وارتداداتها الجوار الإقليمي، بل طالت تأثيراتها حتى منطقة الشرق الأوسط ، والتي لم تكن بمعزل عـــن ارتداداتها السلبية، ومع تحولات الصراع في ليبيا وزيادة التدخل الخارجي تطورت طبيعة مصادر التهديدات، وتعقدت مخاطرها الأمنية، التي صارت لها ترابطات استراتيجية على امتداد المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي . (34)

فقد شهدت الحدود الجنوبية لليبيا انفلاتاً أمنياً منذ عام 2011 م ، حيث اعتُبِر الجنوب الليبي منطقة رخـــــوة يشوبها انعدم الاستقرار المُستوطن ، وتـــــرزح تحت وطأة النزاعات الأهلية ، ونقص الخدمات الأساسية ، والانفلات الأمني وانتشار جريمة التهريب ، فهذه المنطقة تعيش على هامش الحياة السياسية في ليبيا ، وقد أدّى الفـــراغ الأمني والسياسي في الجنوب إلى تمدد الاضطرابات بصورة متزايدة للدول المجاور، وتُشكل هذه المنطقة محطة أساسية لشبكات الجريمة العابرة للحدود وتواجد جماعات من جنسيات متعددي الأوطان، وقد استغلت التنظيمات والحركات المسلحة الفوضى المتعاظمة في ظل غياب القانون، من أجل تطوير لوجستياتهم ، وإنشاء ملاذات آمنة ، كما انتشرت ظاهرة تهريب البشر والمهاجرين وتهريب الوقود، إضافةً إلى تهريب الأسلحة (35) ، خاصة في ظل معضلة ضبط الحدود ذات المساحة الشاسعة لليبيا، هذه المساحة الحدودية والتي هي خارج المناطق السكانية لم تستطع الحكومات الانتقالية

المتتالية السيطرة عليها، الأمر الذي (36) فاقم الأزمة وزاد من تنامي مصادر التهديدات الأمنية كالهجرة والتهريب نحو دول الجوار ومما زاد من تفاقم الأزمة عودة الأفارقة الذين كانوا في ليبيا والذين شكلوا عبئاً ثقيلاً على بلدانهم وجـــزء من الأزمة في هذه البلدان، الأمر الذي طرح مجموعة التحديات الأمنية على استقرار تلك الدول، كما حصل في 11 أبريل 2021 م ، في تشاد والتي راح ضحيتها الرئيس التشادي إدريس دبي إثر حالة عدم الاستقرار الأمني في البلاد نتيجة الاشتباكات بين قوات الجيش التشادي وجبهة التغيير والوفاق التشادية المعارضة، وهذه الأخيرة هي "جماعة سياسية وعسكرية ارتكزت قاعدتها في ليبيا في جبال تبستي ، التي تمتد بشمال تشاد وفى جزء من جنوب ليبيا، تأسست في مارس 2016م ، كما ذكرت لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة في ليبيا في تقرير لها أصدرته في ديسمبر 2019 م ، أن الجبهة لديها نحو 700 مُقاتل . (37)

أولاً ـ عـــــودة الفصائل المســـــلحة لبلدانهم : لقد فرضت الهجرة العكسية لهولا العائدين من ليبيا تحديات على أمن بلدانهم ودول المنطقة ، فالعديد منهم كان مستفيد من تواجده في ليبيا من النواحي الاقتصادية ، وبعودة الألف منهم لبلدانهم حرموا من مصدر أرزاق أساسية كانوا يستفيدون منها هم وعائلاتهم التي كانوا يحصلون عليها من ليبيا، كما شكل مصدر ضغط داخلي لبلدانهم خاصة مالي وتشاد والسودان ، وفي ظل الأوضاع الجديدة الصعبة التي صاروا يعيشونها في بلدانهم والتي اضطرتهم لفتح مصادر رزق جديدة، وهو ما بدأ صعباً نتيجة للأوضاع الصعبة التي تعيشها تلك البلدان من أزمات اقتصادية وفقر وجفاف وانفجار سكاني، ما فتح الباب أمام صراعات خاصة وأن هؤلاء كانوا عائدين بكامل عتادهم وأسلحتهم. (38)

كما أن عودة المقاتلين الذين حاربوا إلى جانب النظام السابق في ليبيا وحصولهم على جزء من ترسانة الأسلحة ، والتي وصلت وفق بعض التقديرات إلى أربعة عشر دولة أفريقية وبلغت وما يقرب من 45 مليون قطعة سلاح ، أججت الصراعات في العديد من الدول ، خاصة في مالي، كما قامت تشاد بضرب الجماعات المسلحة في جبال تيبستي ما أدّى إلى فرار بعض فصائل المعارضة التشادية المسلحة ودخولها عبر الحدود إلى ليبيا، حيث اتخذت من الأراضي الليبية منطلقاً لها، متحالفة مع بعض الجماعات داخل الأراضي الليبية، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن أعداد المهاجرين التشاديين تراوحوا بين 300 إلى 500 ألف نسمة ، كما عاد ما يقرب من 211 ألف مهاجر إلى النيجر (39)

ثانياً ـ منطقة الســـــــاحل الإفريقـــــي : تعتبر منطقة الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للدول المغاربية، كونها تمثل أحد أهم امتداداته الجيوسياسية ، التي تقوم

على التماس الطبيعي (الحدود الجغرافية)، ما يجعل الأمن الإقليمي لهذه الدول منقوصاً في ظل هذا الفضاء الفسيح الذي بات المصدر الأهم الأزمات والأخطار الأمنية، فالوضع الأمني الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي جعل الأمن الوطني للدول يشهد لحظات مفصلية، حيث صُنَّف من أكثر مناطق العالم تعرُّضاً للتهديدات والمخاطر الأمنية، وهو ما أوضحه التقرير السنوي حول مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2020 م ، الذي كشف أن القارة الأفريقية تكبدت خلال الفترة 2007م إلى العام 2019م ، خسائر بسبب الإرهاب بلغت 171,7 مليار دولار(40) ، ووفقاً لتقرير المركز الأفريقي للبحوث والدراسات حول الإرهاب ، فإن القارة سجَّلت في 2019م ، 78 هجوماً إرهابياً، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد العمليات التي نفذتها التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء ارتفع من 90 عملية في عام 2016 م ، إلى 194 عملية في عام 2017 م ، ثم زاد العدد إلى 465 عملية في 2018 م ، مخلفة المئات من الضحايا . (41)

ثالثاً ـ ظهور التهديدات الأمنية العابرة للحـــــدود : تشهد المنطقة المغاربية تهديدات تختلف في طبيعتها عن التهديدات التقليدية، كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تأخذ عدة أشكال ولعل أبرزها الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأمام هذا الوضع يكون الأمن القومي المغربي، مُعرَّضاً للعديد من المخاطر والتحديات ؛ فحدوده الجغرافية في تماس مباشر مع منطقة الأزمات والتوترات في ليبيا والساحل الأفريقي، التي تشكلان امتداداً جغرافياً لهذه التهديدات، فالحدود الهشَّة بين تلك الدول عمل على تشجيع الكثير من التنظيمات الإرهابية على تنفيذ عملياتها الإجرامية، والسيطرة على بعض المساحات الصحراوية من أقاليمها، بحيث استطاعت هذه الجماعات الانتشار والتمدُّد، نظراً إلى الطبيعة الجغرافية القابلة للاختراق بين الساحل وشمال أفريقيا، وقد كان لضعف التعاون العسكري الإقليمي دوراً في استمرار التهديدات الأمنية وتناميها، ما شـــجع العديد من التنظيمات الغبر وطنية، والحركات الانفصالية الاستفادة من الوضع الأمني الهش خاصة في ليبيا لينمي نشاطاته الإجرامية، وتنفيذ مخططاتهم في المنطقة، كما أن عناصر من تلك التنظيمات قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من العتاد والتسليح المتطور جراء انتشار الأسلحة الخفيفة والثقيلة بالمنطقة جراء تداعيات الأزمة الليبية، وانتشار تجارة وتهريب السلاح في المناطق الحدودية، نظراً لسهولة الحركة والتنقل بين المناطق لهذه التنظيمات عبر الوطنية(42)، وبالتالي فإن هشاشة الدولة في الساحل الإفريقي نجم عنه الفشل السياسي والتعاطي مع العامل الاقتصادي والاجتماعي ، ما أنتج حركات أزموية أدّت إلى ظهور بؤر توتر مزمنة وانتشار كبير لمظاهر التهديد

العابر للحدود هذا الواقع الأمني أثر بشكل كبير على الوضع الأمني بالدول المغاربية (43)، ولقـد أفـرزت كل تلك التحولات في المنطقة المغاربية بيئة مهيأة لإنتاج وتقوية التهديدات الأمنية في ظل تراجع الدور الأمني لدول المنطقة، وغياب العمل الجماعي، والاعتماد على الاستراتيجيات الفردية التي تنتهجها تلك الدول في مواجهة مصادر التهديدات ، الأمر الذي ساهم في تشابك هذا الواقع ومستقبل دول المنطقة .

شكلت كل تلك التحـولات الجديدة فرصة حقيقية للتنظيمات المسلحة في المنطقة والتي استثمرتها واستفادة منها، ومن ثم فقد ارتبطت برؤية جيبولوتيكية جديدة في المنطقة، حيث أصبحت تتحرك في مناطق المغرب العربي مروراً بالصحراء الكبرى إلى القرن الإفريقي، ما زاد من طبيعة تحركاتها وجعلها أكثر تعقيداً، خاصة عقب تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى مسرح حقيقي للأحداث وقاعدة خلفية لتلك الجماعات للانطلاق منه نحو دول المنطقة .

رابعاً ـ انتشار السـلاح وفوضى الجماعات المسـلحة : عُدت فوضى انتشار السلاح أحد أبرز المهددات الأمنية والأكثر خطورة في البيئة المغاربية، وذلك لانعكاساته على الواقع الأمني وانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة المخدرات، وتهريبها عبر الحدود المفتوحة ما عمق الأزمة الأمنية في دول المنطقة في ظل انتعاش الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، ومن بين تلك الأنشطة ما ذكرته "صنداي تايمز" 2013 م ، بأن جماعة "بوكـو حرام" قد تمكنت من تهريب مضادات الطائرات والقذائف الهاون، وصورايخ أرض جو من ليبيا عبر تشاد إلى النيجر(44)، وقد ظهر خطر انتشار السلاح والمتاجرة به خلال الترابطات والتحالفات بين تجار السلاح مع مكونات ومجموعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بأنواعها المختلفة ، كتجار المخدرات التي صارت تتحصن بترسانات ضخمة من الأسلحة بحيث استقوت على القوات الأمنية ولا تأبه بالمواجهات المسلحة معها، ما وضع أعباء إضافية على قوات الأمن الوطني، إلا أن الخطر من وراء الاتجار الغير مشروع بالمخدرات هو تجسيد لأبعاد أمنية أخرى كعسكرة المجتمعات نتيجة انتشار ثقافة التسلح الغير قانوني بالمنطقة ما قد ينعكس على صراعات النسيج الاجتماعي للدول، خاصة بين المجموعات الدينية والعرقية بالمنطقة . (45)

خامساً ـ أزمة ضبط الحدود وتداعياتها الإقليمية : تطرح إشكالية ضبط الحدود الواسعة معضلة خطيرة للدول المغاربية ما وسع من دائرة تنامي الأشكال الجديدة للتهديدات الأمنية، فالحدود الجغرافية هي تماس مباشر بين دول المنطقة المغاربية

والساحل الإفريقي، التي تشكل مجالاً لامتداد هذه التهديدات، فكافة الأشكال الجديدة من التهديدات الجديدة، والنزاعات الإثنية والأزمات السياسية والاقتصادية صارت تتجاوز الحدود الوطنية للدول لتتواصل فيما بينها وتشكل مصادر تهديدات جديدة للمنطقة، فالحدود التي كانت تعتبر سيادية والدرع الأول للدولة صارت مهددة أكثر من قبل، ما وضع أعباء إضافية على الأجهزة الأمنية خاصة في غياب التنسيق وسياسة العمل الجماعي الإقليمي، فمنذ 2011 م ، وضعت الحدود تحديات وتهديدات غير مسبوقة كتنامي عمليات التهريب في المنطقة في ظل البيئة الصحراوية الواسعة وغياب المراقبة والتنسيق الأمني نتيجة لما تعيشه بعض الدول المغاربية من انفلات أمني، كما ساهمت أزمة ضبط الحدود في فتح المجال أمام تنامي ظاهرة الهجرة السرية ، خاصة لأولئك الفارين من مناطق النزاع في إفريقيا، وهو ما يعد من مصادر التهديدات الجديدة فالتدفق العالي للمهجرين غير الشرعيين واللاجئين من مناطق النزاعات لا يعتبر مهدداً للتركيبة الاجتماعية فحسب بل إلى تعميق(46) الأزمة الاقتصادية والأمنية ما يفرض وضع خيارات واستراتيجيات إقليمية حديثة .

سادساً ـ الجريمـــــة المنظمـــــة عبر الوطنيـــــة : تُعتبر الجريمة المنظمة الجديدة العابرة للحدود التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية ، حيث زادت قوتها وديناميكيتها مع بداية التسعينيات من القرن المنصرم ، وقد أسهم في ذلك عـــدة عوامل منها : انتهاء حقبة الحرب الباردة ، والعولمة وإفرازاتها ، وسهولة انتقال الناس ، والسلع والخدمات وتحرير التجارة وتجارة وتهريب المخدرات والسلاح وغسيل الأموال ، ومن أبرز عوامل الجريمة المنظمة وتميزها عن غيرها من الجرائم التنظيم العنقودي في التنظيم الإجرامي، أي : الاستمرار التنظيمي حتى في القبض على بعض قادتها أو موتهم، والبقاء الهرمي ، والتباين في هرم السلطة بين القيادة والفروع ، والعضوية المحدودة التي يتم تحديدها وفقاً لاعتبارات الولاء والخلفية الاجتماعية والعرق ، والمبالغة في استخدام العنف والقوة ، وغسيل الأموال ، وتجنيد بعض المهنيين والمختصين للقيام بأعمال الجريمة. (47)

سابعاً ـ مخاطـــر عـــدم الاستقرار السياسي في ليبيا على المنطقة المغاربيـــــة : إن حالة انعدام الأمن والاستقرار وتفاقم تهديد الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود وتدفق موجات جديدة من الهجرة والمهاجرين، وتتالي مسلسل الأزمات الأمنية ليشمل دولاً أخرى ومجتمعات جديدة في المنطقة وفق مفاعيل نظرية الدومينو، التي تفترض أنه عندما يتسبب تغيير صغير في مكان ما فإنه يُحدث تغيير مماثل في المكان الذي يليه ،

والذي بدوره يُحدث نفس التغيير في تسلسل خطي . أي: أن حالة عدم الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مُشكلة نظام ما تفترض أنه بمجرد نجاح قوة في زعزعـــة استقرار ، أي : من تلك الكيانات تبدأ موجـــة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام بالتتالي، الواحد تلو الآخر ولهذه الموجه سرعة كبيرة في الانتشار متأثرةً بالقدرة الذاتية للعناصر التي تسقط أولاً ، ما يعزز انتشار أثر الموجة، ومن شروط تحقق هذه النظرية أن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداداً للتأثر بالموجة (48) ، وبالتالي فإن انتشار موجـــة عدم الاستقرار قد تطال كل عنصر من عناصر النظام الإقليمي، الواحد تلو الآخـــر، مع وجود القابلية للتأثر بموجة التغيير، خاصة في ظل الارتباط الإقليمي للكيانات السياسية (49)، وهو ما يجعل التغيير الذي يحدث في مالي والساحل الإفريقي وليبيا يؤثر في الدول الأخرى.

فالتهديدات الأمنية لا تبقى حبيسة حدودها المحلية أو الوطنية ، بل تتدحرج للخارج بمستوى معين مع التصعيد والقوة والاختراق خاصة في ظل حالة الانفلات الأمني في بعض المناطق الصحراوية الشاسعة ، وهشاشة الأوضاع الأمنية ، وظهور الدول الرخوة، وسيطرة التنظيمات المسلحة على الكثير من حدود الدول نتيجة لنفاذيها، ما شجع العديد من القوى والتنظيمات المسلحة من تنفيذ مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي ، ومن ثم الوصول إلى مراحل متقدمة من التسليح السريع جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة بالمنطقة، عموماً تعتبر كل دول المنطقة المغاربية تربة خصبة لانتقال عدوى العديد من الأفكار، خاصة في ظل وجود الجماعات التي لا تعترف بالحدود القومية، لذا صار الأمن أبرز الإشكاليات في المنطقة، فلا يمكن المراهنة على أمن أي قطر مغاربي ضمن حدوده الوطنية، فالواقع الأمني الذي تعيشه المنطقة يفرض تحديات كبرى، وأن أمنها لن يكتمل في حالة التشرذم والتفتيت، وإشكالية العلاقة المغربية الجزائرية وعدم انسجام الاستراتيجيات الوطنية لكل منهما . (50)

ويمكن القول إن وضع رؤى واستراتيجيات مناسبة لمواجهة كافة التحولات الأمنية الجديدة يظل مرهون بمدى الإرادة السياسية والتزامها بسياسات جديدة ، إلا أنه في غياب التقارب المغاربي والغياب التنسيق للعمل المشترك واستمرار العداء والتباعد تبقى الدول المغاربية أكثر عرضة للمخاطر التي ستتصاعد حدتها مستقبلا .

الخاتمـــــة :

وأخـــيراً ، وكخاتمة للدراســـة حـــول التداعيات والمخاطر الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية في سياق التحولات في البنيوية والهيكلية الجديدة في إطار ما درج على تسميته بثورات الربيع العربي .

1- ركزت الدراسة على التداعيات والتحولات الأمنية الجديدة على محيطها المغاربي ، في إطار تحليلها لهذه البيئة منذ بداية أحداث موجة الاحتجاجات 2011 م .

2- أن الأزمـــة الليبية اندلعت ضمن سياق إقليمي وفضاء جغرافي مضطرب ، ما تسبب في العديد من الإفرازات والتأثيرات التي زادت الأمور تعقيداً ، خاصة في ظل وضع مغاربي مضطرب ومتمزق، وهو ما زادا من ارتفاع معدل تناسل الجماعات المسلحة العابرة للحدود ، والفواعل المهددة للأمن التي لا تعترف بمنطق الزمان ولا المكان، مستغلة حالة الانفلات الأمني والقيام بعمليّات المتاجرة بالأسلحة والمخدّرات، ما مثل أبعاداً للتهديدات الأمنية

3- من خلال التدفقات غير الوطنية للأفكار ولانتقال العـــدوى الأمنية في المنطقة والتي من شأنها أن تمثل تهديدات وتحديات على الأمن المغاربي ، وهي تحديات جديدة لم تعد تناسب الأنماط السياسية القديمة التي سادت خلال العقود الماضية .

4 ـ نظراً لتشابك الظاهرة الأمنية وتخطيها للحدود الوطنية المحلية، وحاجة هذه التحديات إلى وجـــود أنماط جديدة لمواجهتها على أسس من الشـــراكة والتنسيق والتعاون الأمني المغاربي .

التوصيات .

يُوجز البحث بعض التوصيات الرئيسة فيما يتعلق بالتحـــوّلات والتداعيات التي حدثت فـــي دول المغـــرب العربي خلال السنوات الماضية .

- تقوية وإصلاح البناء المؤسساتي الخاص بعمليات صنع واتخاذ القرارات ، ودعم المؤسسات الأمنية للاضطلاع بالمهنية الأمنية من حيث التمييز بين التهديدات التي يشكلها المسلحـــون والمواطنون العاديون الذين يعبرون عن المظالم ، فردة الفعل العنيفة وغير المدروسة من طرف الأجهزة الأمنية قد تؤدي إلى نتائج عكسية ، مما يزيد من تعميق عدم الثقة في الحكومات المركزية وزيادة التشدد في نفس الوقت .

- الابتعاد عن النزعة القطرية وتوحيد الرؤى الاستراتيجية في مواجهة التحديات المشتركة، منها على سبيل المثال في مجال التنمية المستدامة مواجهة التصحر، وإشراك

مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الروابط الثقافية والاجتماعية ، وتفعيل دور الإعلام ومراكز البحوث للتوعية بأهمية اتحاد المغرب العربي .

- اعتماد مقاربة تنموية حقيقية تتصف بالمصداقية للمشاركة الواسعة وضمان ثقة القاعدة الشعبية للقدرة على التعبئة، وتنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية لبلورة رؤية استراتيجية تكامل واندماج اقتصادي .

- الاعتماد الأمني الإقليمي المتبادل والتعاون والتنسيق الجماعي بين الدّول المغاربية، من خلال هندسة منظومة أمنية مغاربية واحدة لمواجهة التحديات، وإنشاء بناء أمني مغاربي يكون بمثابة – مجلس الأمن القومي المغاربي – .

- إقامة تكامل اقتصادي مغاربي لأجل تحقيق اندماج وتنمية اقتصاديّة في الدول المغاربية ، تكون مُنطلقاً لتوسيع التنمية لتشمل المناطق الحدوديّة من أجل حمايتها من التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي هو مصدر مستمر لعدم الاستقرار في المنطقة، فتحقيق الأمن دون النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى نوع من الاستقرار، ولكنه لن يعالج المطالب الشعبية بالحصول على الفرص الاقتصادية، ودون ضمان الأمن تكون المبادرات الاقتصادية للحكومة عُرضة لتهديدات متزايدة .

- الاهتمام بالتنمية البشرية ، والعمل على تلبية احتياجات المناطق الحدودية ورفع مستوى المعيشة للأفراد بما يُسهم في خلق الحدود الآمنة، والعمل على إنهاء العشوائيات والإقصاء والتهميش للفئات المحرومة ؛ لأنهم من أكثر الفئات عرضة لتلك المجموعات

- إن المتغيّرات الإقليمية الجديدة أوجبت على الدول المغاربية أن تقوم بتبنّي مقاربة أمنيّة مُشتركة ووضع رؤية استراتيجية مناسبة لمواجهة التهديدات والتي يفوق حجمها إمكانيّات الدّول منفردة .

- معالجة التوترات الاجتماعية العميقة المنتشرة بين المجتمعات المحرومة، ومقاومة تكرار السلوك القديم للأجهزة الأمن من خلال ممارسة القمع لاحتواء التحركات والاحتجاجات الشعبية.

- الرفع من القدرات والمهارات الأمنية وقوات الأمن وتحسين العلاقات بين المكون الأمني والقاعدة الشعبية ، وتجنب الإفراط في التعامل مع المجال الديني بالطرق التقليدية، والإصلاح في المجال الأمني .

الهوامـــــــــــــش :

-1أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، العدد(13) 2017، ص 4 وما بعدها .
-2المادة 1 من الدستور المعدل
-3أحمد سعيد نوفل، مرجع سبق ذكره .
-**4**بوابة أفريقيا الإخبارية، فشل أول انتخابات في تاريخ ليبيا، 2020
https://www.afrigatenews.net/a/246090
-5أحمد سعيد نوفل، مرجع سبق ذكره .
-6الإعلان الدستوري 1969 . المادة 37 . الصادر في 11 ديسمبر1969
-7محمد علي أحداش، تقويم الحالة الدستورية في ليبيا، تحليل السياسات، الدوحة2011 ،
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_57831566.pdf
-8هيومن رايس ووتشن يناير كانون 2006 . من أقوال إلى أفعال . ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإسان . الرابط
https://www.hrw.org › reports › libya0106arweb
9 -أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى اين،مركز دراسات الشرق الأوسط، فريق الأزمات العربي، العدد الثالث عشر، مارس2017 ،
-10أحمد سعيد نوفل، مرجع سبق ذكره
- -11محمد سالم، ترويض الساحل الإفريقي.. مركز الجزيرة للدراسات، 2020 . الرابط الإلكتروني :
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/3/15/ترويض-الساحل-الإفريقي
-12محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية . القاهرة . الرابط التالي :
https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm
-13ريم البركي، نقل السلطة الليبية، صحيفة الأخبار، العدد 1778، 8 أغسطس . 2012
14أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سبق ذكره .
-15 كريستوفرس شيفس، وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القدافي، مؤسسة رندا، الرقم الدولي المعياري للكتاب . ISBN:978-0-8330-8489-7
-16إبراهيم حادي ، الدولة الفاشلة في ليبيا، مجلة جامعة الجزائر، المجلد التاسع، العدد . 2018 (2)
-17مصطفى كمال فودي، تداعيات الفشل الولاتي . ليبيا . مالي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سوسة، تونس، 2020 ، ص ص235 ، . 238
-18أحمد طالب بصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، مذركة ماجستير منشورة، 2010، كلية العلوم السياسية . جامعة الجزائر، ص . 105
-19قرار مجلس الأمن الدولي رقم1970 . ، . 2011
https://www.undocs.org/ar/S/RES/1970(2011)
-20محمود ارفيدة، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2021 . الرابط التالي .
ليبيا.. ما فائدة القرار الأممي بحظر الأسلحة إذا لم يردع المخالفين ؟
https://www.aljazeera.net › news › politics ›
-21بونيف سامي محمد، الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية . دراسة حالة ليبيا بعد 2011، دفاتر السياسة والقانون، المجلد (12) العدد(1) ، جامعة الجزائر، 2020، ص 254 وما بعده .
-22أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والمغاربية، العدد(6)،
-23فاطمة حموته، البعد الثقافي للسياسة الخارجية للإتحاد الأوربي تجاه منطقة المغرب العربي، أطروحة ماجستير، كلية الحقوق . جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص ص23 ، . 28

-24فايزة غنام، التعاون الأمني الأورو- مغاري، أطروحة ماجستير في الدراسات المتوسطية، كلية الحقوق، الجزائر، 2011، ص ص338 ، . 339
-25خالد بن الشريف، ماذا تعرف عن المكونات العرقية لبلدان المغرب العربي، 2015، شبكة التواصل على الرابط التالي :
https://www.sasapost.com/ethnic-components-of-the-countries-of-morocco
-26محمد كسار، المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي، 2019، الربط الإلكتروني :
https://omran.org/ar/node/643
-27 زواتي صورية، التهديدات الأمنية الجديدة وإعادة مفهمة الأمن، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الأول، 2014، ص . 130
-28فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، مكتبة الوفاء القانونية. الإسكندرية، ط1، 2014 .
29- شفيق شقير، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة . قطر، 2013، ص 5
-30علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 161.
31- رضواني فيصل، التحولات في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر. الجزائر، 2016، ص 86 وما بعدها .
32- Charles Philippe David; Jean Jacques Roche; Théories de la sécurité: définition, approches et concepts de la sécurité international. Parism: MontChrestien; 2002 ; p85
-33إمحمد برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي مقارب إنسانية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019، على الرابط اللإلكتروني التالي :
االتهديدات-الأمنية-في-المغرب-العربي /https://www.politics-dz.com
34- Henri Plagnol Et Francois Loncle, La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne;France, la Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale, 2012), p.10 .
-35فريدرك ويري، فقدان الأمن وتحديات الحكم في جنوب ليبيا، مركز مالكوم كير كارينغي . للشرق الأوسط، 2017، محمود محمد أبو المعالي، الحرب في مالي وشرارتها هل يحق شرارتها المنطقة بأكملها، موريتانيا، الرابط الإلكتروني التالي :
الحرب-بين-مالي-والطوارق---هل-يحرق-شررها-المنطقة-برم--تها -/
https://www.swissinfo.ch/ara-/32098800
- -37 منى قشطة، رحيل دبي ومستقبل المنطقة الأمنية، 2021، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، الرابط الإلكتروني التالي:
https://marsad.ecsstudies.com/54904/
-38ظريف شاكر، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(13)، 2016، ص ص15، . 18
-39أميرة عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2018، الرابط التالي :
https://acpss.ahram.org.eg/News/16577.aspx
40- GLOBAL TERRORISM INDEX 2020 MEASURING THE IMPACT OF TERRORISM, Institute for Economics & Peace, Sydney,November 2020, P 34.

-41بلغيث عبد الله، "التهديدات الأمنية الجديدة : قراءة في الخصوصية الأفريقية"، قراءات أفريقية العدد 44، أبريل 2020، ص 49.
-42مصطفى كمال فودي، تداعيات الفشل الدولاتي، على الجزائر حالتي (مالي وليبيا)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (3) 2020، ص . 239
-43سعيدي ياسين، التحديات الجديدة في المغرب العربي،أطروحة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر،ص . 58
-44عبيد إميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014 . ص ص3 ، . 4
- 45سعيدي ياسين، التحديات الجديدة في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص106 ، . 108
-46صورية زواشي، أمن منطقة شمال أفريقيا في ظل الأزمة الليبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2017 ، ص ص256 ، . 257
-47ذياب البدانية، مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من المحلية إلى الكونية، الأردن، جامعة مؤتة، ص ص8 ، . 10
-48نسرين الشحاتي الصباحي علي، نظرية الدومين، المركز الديمقراطي العربي، 2016، شبكة التواصل الاجتماعي الرابط :
https://democraticac.de/?p=33685
-49ميادة بن بريهوم، تحديات إعادة بناء الدولة في الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد(4)، العدد(1) 2019، ص . 197
-50جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، 147 وما بعدها .